

قضايا القدس... وجهة نظر لم تكتمل!!

د. مهدي عبد الهادي

2 حزيران (يونيو) 2022

1. مقدمة

جاء في توصيف بيوت الفكر الاستراتيجي (Think Tank) أنها تمثل أحد أهم أدوات "القوة الناعمة" في المجتمعات لدورها في إنتاج المعرفة وزيادة الوعي، وبالتالي التأثير في بناء وبلورة "رأي عام"، وأيضاً في توجيه "أصحاب الرؤية: وأيضاً "أصحاب القرار"!

وتتميز مصداقية بيوت الفكر الاستراتيجي في مدى قدرتها على توفير "بيئة علمية" و"مساحة آمنة" لحرية التفكير والتعبير، يشارك فيها أهل العلم والفكر وشرائح المجتمع المدني المختلفة... وقد انتشرت "ظاهرة" بيوت الفكر الاستراتيجي لدى دول الغرب بتشجيع وتمويل وأحياناً بإشراف وإدارة من قبل الحكومات أو الأحزاب أو حركات التحرر الوطني أو النخب الرأسمالية والاجتماعية وخاصة بين الحربين العماليتين الأولى والثانية.

وقد انتقلت "عدوى" تأسيس وعمل هذه "البيوت" إلى مجتمعات بلادنا مع بداية "عصر النهضة" في إطار النوادي والجمعيات والأحزاب مع تعدد الأجناس من دينية ووطنية وقومية، لتعزيز "الهوية" أو التوافق على "خطاب وطني" يجمع عليه الناس!!

إن تيار "القوة الناعمة" ليس حيادياً أو بريئاً مما جرى أو قد يجري في معظم الأحيان. ومن الأمثلة عليها: المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (Chatham House)، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس (IFRI)، ومركز كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن، ومركز العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، ومركز الأهرام في القاهرة، ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية-

عمان، وفي القدس، ومن "بيت الفكر" المقدسي العربي الفلسطيني (مؤسسة باسيا)، أعرض وجهة نظر لم تكتمل...

II. المشهد السياسي

يعيش عالمنا العربي تطورات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية متشابكة داخلياً وخارجياً، ولما يتعافى بعد عامين من انتشار فايروس كورونا (كوفيد-19 / Covid-19).

دولياً: يستعيد بوتين تاج قيصر روسيا ويجلس على كرسي ستالين في الحرب على أوكرانيا "لاستعادة ما لروسيا" والتصدي لأي تهديدات لأمن روسيا... وتهتز حكومات أوروبا وحلف الناتو أمام بداية تغيير خارطة أمنية وجغرافية وديموغرافية واقتصادية جديدة في العالم، في حين تسارع الإدارة الأمريكية لترديد الوعود والعهود وتزويد الحليف الأوروبي-الأوكراني بالمال والعتاد، وتسعى إلى تحييد الصين أمام مسلسل من التطورات تقوده روسيا وتتلقاه أوروبا قد لا ينتهي في القريب.. ونتابع بغضب "ازدواجية المواقف" بين ما يجري في أوروبا وبين ما لا يجري في قضايا الشرق الأوسط!

كما نقرأ في إعلامهم حول الموضوع الفلسطيني: ان موسكو لا تزال تفتح أبوابها لملف المصالحة الفلسطينية وحضور قادة حركة حماس على المنابر الإعلامية، في حين تتمسك واشنطن بالدعوة التقليدية إلى حل الدولتين ودعم السلطة الفلسطينية، ولكنها لا تتمكن من إعادة فتح القنصلية الامريكية في القدس، وتكتفي بتعيين مبعوث خاص للفلسطينيين. أما أوروبا الرسمية، فلا تزال مسكونة باللوبي الصهيوني اليهودي وتسجل مواقفها التقليدية من قضايا الصراع في بيانات الإدانة والاستنكار ضد سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في القدس، وبنفس الوقت، ترسل المال والعتاد والسلاح إلى أوكرانيا في اجتماعات لأقطاب حلف الناتو لا تنتهي..

لكن شوارع عواصم العالم، تحتشد فيها جماهير المجتمع المدني وبعض أحزابه، رافعة الأعلام الفلسطينية وصور الشهيدة الإعلامية الفلسطينية، شيرين أبو عاقلة، وتتناقل وسائل التواصل الاجتماعي، مشاهد العنصرية الصهيونية والقمع البوليسي غير المسبوق في مسيرة جنازتها في شوارع القدس المحتلة، وصمود مقاوم بكرامة لشباب وشابات القدس أمام الآلة الاحتلال العسكرية العنصرية!

لقد "وحدت" الشهيدة شيرين أبو عاقلة، مشاعر ومواقف اهل القدس وفلسطين، بالإضافة إلى شعوب العالم والهيئات الدولية وخاصة الإعلامية مع الشعب الفلسطيني، بالغضب والألم لاغتيالها والحب لها والوفاء لذكراها.

إقليمياً: تحتفظ كل من إيران وتركيا وإسرائيل بأجندات خاصة بها وبدور رئيسي في صياغة المعادلات الأمنية والتحالفات السياسية في الشرق الاوسط.

إيران: ذات الهوية الإسلامية الشيعية والثقل التاريخي الحضاري والقدرات العسكرية النووية حريصة على طرح البعد الديني، وخاصة الأماكن المقدسة في القدس الشريف والنجف الأشرف ومكة المكرمة ومسيرات "يوم القدس" كل عام... وتحرص على حضورها الأمني في الساحة السورية واللبنانية، وتتلقى مؤخراً سلسلة من الاغتيالات لبعض رجالها في بغداد وطهران، وذلك في معادلة اشتباك إيراني-إسرائيلي محدود وبعيد عن التصعيد، مضمونة معادلة "عض الأصابع"!!

تركيا: وتحمل بثقة حملاً من مرجعية الهوية الإسلامية السنية، وحريصة على قوة حضورها العسكري على الحدود العراقية والسورية، مع محاولة جديدة غير متوقعة في صياغة تحالفاتها مع السعودية والإمارات وإسرائيل في تراجع صريح بعد سنوات من "احتضان" قادة الحركات المعارضة الإسلامية والعربية والفلسطينية...

إسرائيل: بعد قرابة خمسة عقود من الاحتلال العسكري لما تبقى من فلسطين (22% الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة)، أصبح الشعب الفلسطيني يعيش في كنتونات (وثقافة روابط المدن) وتقسيمه خلف الجدار الإسمنتي، تحكمه قوات الأمن العسكرية المحتلة، والمستوطنون ومجالس المستوطنات، وسياسيات وأدوات الحكومة الإسرائيلية، وتصل أدواتها "الأمنية" والاقتصادية إلى دول الخليج العربي في أجنحة "التطبيع"! وفي نفس الوقت، تبقى على "مسافة ومساحة" فيما بينها وبين حركة حماس في غزة وأيضاً مع السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية في معادلة "التنسيق الأمني - والتطبيع الاقتصادي" بعيداً عن أية مفاوضات أو حلول سياسية بانتظار سيناريوهات ما بعد "الرئيس"!!

الإقليم العربي: تسعى دولة الإمارات والبحرين إلى تحالفات جديدة في ملف "التطبيع" مع إسرائيل، وتمسك الكويت وعمان بالثوابت القومية وعدم السقوط في "تيار التطبيع والتطبيع". في حين تفتح السعودية أبوابها لأكثر من زائر وأبعد من رؤية لعلاقات سياسية وأمنية واقتصادية مستقبلية بانتظار ما بعد "التوريث"! اما اليمن فلم يعد سعيداً بعد التقسيم وحروب الفتنة على أراضيه...

في حين تحاول سوريا العودة للنظام بعد سقوط الدولة، ولبنان على مفترق الطرق بين سقوط الدولة وحكم الطوائف، ويعيش العراق معادلة "التقسيم والإصلاح" في بداية رابطة إقليمية مع عمان والقاهرة، اللتين تسعيان إلى رسم خارطة جغرافية اقتصادية أمنية للمنطقة في محاولة لتجاوز حالة السودان الذي يعيش منذ عامين "أزمة الحكم والحاكم وخطاب الشارع إلى ديموقراطية والإصلاح والتحديث!!"

وهناك في المغرب العربي، تتجاوز الجزائر أزمة الحكم في مسعى ديموقراطي، وتفتح أبوابها بدعوة الفصائل الفلسطينية للحوار والتصالح، والتوافق من أجل فلسطين ولكن المبادرة اجهضت في مهدها! أما تونس الخضراء وأجنحة "الرئيس" على أبواب دستور جديد ونظام جديد في حالة

انقسامات مجتمعية وحزبية! ومملكة المغرب، وبعد الانتخابات البرلمانية، تسعى للجمع بين الأمن والإصلاح، في حين لا تزال ليبيا تعيش آثار "سقوط النظام" وتعدد ادوار الوسطاء وأجندة الجوار المصري..

111. بعض صفات مدينة القدس في محاولة للتذكير وأفكار للتمكين

(1) **مدينة تاريخية:** تجتمع فيها الحضارة والتراث والآثار والعمران كإرث تاريخي عالمي منذ خمسة الآلاف عام وحتى الآن. وهنا تسجل منظمة اليونسكو قراراتها وتوصياتها: وضع المدينة ضمن المدن التاريخية والمحافظة على تراثها وعدم تغيير معالمها أو تشويهه أو تزيف واقعها التراثي وإدانة أية سياسيات لتقطيعها بالجدران الإسمنتية أو بناء ناطحات سحاب عصرية! قد يكون من المفيد التذكير بأننا في حاجة إلى كتاب دراسي (منهج تدريسي) في المدارس والمعاهد والجامعات كمقرر دراسي حول "تاريخ القدس"، يعمل على كتابته باللغتين العربية والإنجليزية فريق من الأكاديميين أو المؤرخين في الجامعات أو مراكز البحث العلمي... لتأكيد الرواية التاريخية الوطنية، ومجابهة التزوير والتشويه والتحريف التي تتعرض لها في كافة المحافل!

وهناك حاجة لتدريب وتأهيل فريق من المدرسين لاستكمال مهمة التدريس والتثقيف وليس التلقين... وأيضاً كتابة المقالات وأوراق البحث العلمي ووقوف جيل الشباب على المنابر الإعلامية المحلية والأجنبية.

ولعل هذا الامر يحتاج إلى برامج تدريب وتمكين الشباب من تثبيت جذورهم وانتمائهم وهويتهم الوطنية، وأيضاً مرجعية توثيقية، ومتابعة وتطوير مهاراتهم وعلاقاتهم، والعودة إلى مكتبات الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث العلمي وجمعيات المجتمع المدني.

وهناك الكثير من الأفكار والمقترحات في ملف تاريخ المدينة من اول أبوابها وأحيائها وصورها في إطار بوستر ونشرة ومعالم وآثار...

(2) **مدينة دينية:** تتعارف الأديان السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، أن في المدينة "مقدسات" بناءً على العقيدة (الإيمان)، وارتبطت بالعبادات ورسالة الأنبياء، ومن جانب آخر، إذا ما تم الجمع أو عرض تفاصيل بين الرواية الدينية والرواية التاريخية، قد يطرح أحدهم مفاهيم "الأسطورة" بين الديني والدنيوي، الأمر الذي يتطلب العودة إلى "النصوص" دون التوجه إلى تعدد المدارس التفسيرية أو "التسييس"!

إن "أم المرجعيات" في الجمع بين الديني والدنيوي في مدينة القدس، كانت ولا تزال، نصوص العهدة العمرية، وقد يكون من باب المسؤولية والأمانة العلمية أن نعيد نشرها لنا ولغيرنا، وفيها:

"أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقمها وبرئتها وسائر ملتها. أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم."

قد يكون من المفيد التذكير هنا بما عملنا عليه خلال سنوات من الحوار الديني حول المقدسات في القدس، حيث أكد رجال الكنيسة الكاثوليك، واللوثرية، والأرثوذكس في عدة جلسات حوارية على موقف الكنيسة في قضية المسجد الأقصى المبارك، منها: (أ) أنه بعد السيد المسيح لا وجود لما يطلق عليه مسمى "هيكل". (ب) الكنائس لا تشارك أحداً من الكنائس الأخرى أو أي طرف آخر في مكان وتوقيت الصلاة والعبادة. (ج) إن المجتمع العربي المسيحي في فلسطين كان ولا يزال مع بقية أطراف المجتمع العربي المسلم من ضحايا الحروب والغزوات الصليبية (الفرنجية) في القتل والتنكيل والتشريد وأنه براء من حملة توظيف الصليب أداة لتلك الحروب. (د) إن الكنيسة ورجالها وطوائفها مجتمعاتها ليس لها أية مطالب أو ادعاءات

في المسجد الأقصى المبارك، وهو مسجد إسلامي للمسلمين وحدهم منذ ألف وأربعمائة عام وإلى الآن. ه) لا بد من التأكيد على التمسك والمحافظة على الستاتسكو (status quo) التاريخي والديني والقانوني في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

(3) **مدينة عربية فلسطينية:** القدس جزء من الإرث التاريخي العربي، وجزء من الوطن الفلسطيني، ورمز قومي عروبي في لغتها وثقافتها وحضارتها وعمرانها وأحياءها وشوارعها وعقاراتها.

قد يكون من المفيد التذكير بان اول طرح عربي رسمي بتحديد "القدس العربية المحتلة عام 1967" في إعلان الموقف العربي الرسمي من قضية القدس، جاء في رسالة الرئيس أنور السادات إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 17 أيلول (سبتمبر) 1978 في كامب ديفيد الأولى، بالإضافة إلى بعض التفاصيل تناولت اقتراح "تقسيم الوظائف الضرورية في المدينة وإمكانية إقامة مجلس بلدي من العرب والإسرائيليين لتنفيذ هذه الوظائف... ثم كانت المبادرة السعودية في مؤتمر القمة العربي في فاس عام 1982، ثم القمة العربية في بيروت عام 2002، وأخيراً قمة الرياض عام 2007 بان الرؤية العربية تنحصر في القدس العربية (الشرقية) المحتلة عام 1967 باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية المحتلة.

لكن الرؤية الإسرائيلية الرسمية لقضية القدس، تعود إلى ما طرحه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان عام 1968 في ثلاث نقاط: أ) القدس لن تعود مجزأة. ب) توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان. ج) تقوم كل "ديانة" بإدارة أماكنها المقدسة.

وقد سار على منهج دايان جميع المسؤولين في إسرائيل ابتداءً من اسحق رابين وشمعون بيرس منذ أوصلو عام 1993، وانتهاءً بيوسي بيلين وشلومو بن عامي في طابا عام 2003. لكن اليوم تطرح رؤية "رسمية" جديدة يرسمها اليمين الصهيوني المتطرف بادعاء أنها: مدينة

يهودية وموحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل... ولا اعتراف أو قبول لأية حقوق ومطالب لأي "آخر"!!

والسؤال هنا: هل لدينا "خلية أزمة" عربية فلسطينية، تدرس وتقيم هذه "التغيرات" وتطرح رؤية قومية وطنية تجمع الجغرافيا والديموغرافيا في أبعادها السياسية والدينية، وذلك لتثبيت حقيقة المدينة العربية الفلسطينية ... والتمسك والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية!!

(4) **مدينة مركزية:** تجتمع فيها وتلتقي عندها الجغرافيا والديموغرافيا، والحقوق التراكمية، ومركزية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية والسياحية والمهنية، وموطن معاشي حياتي، ونفوذ مركزي لجميع المواطنين داخلها وخارجها، وجير بالذكر أنه استناداً لقرار الأمم المتحدة 181 للعام 1947، وضعت القدس في إطار (كيان خاص منفصل) (Corpus Separatum) تحت إدارة الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات بقسميها الجغرافي الغربي والشرقي مع الإبقاء على مدينة بيت لحم ضمن حدودها الجغرافية، بالإضافة إلى 17 قرية فلسطينية ومستوطنتين يهوديتين، على أن ينتخب سكانها (105) الآلاف فلسطيني و(100) ألف يهودي، بلديتين منفصلتين تتمتعان بشبه حكم ذاتي... الأمر الذي لم يتحقق تنفيذه حتى الآن...

هذا وقد طرحت "سيناريوهات تفاوضية" لحالة ومستقبل المدينة على النحو التالي:

(أ) **مدينة مفتوحة:** في حدود قسمة المدينة الغربي والشرقي أو فقط في جغرافية القسم الشرقي بعد تنازل المفاوضات الفلسطيني عن القدس الغربية في محادثات أوسلو 1993!! دونما تكليف أو تفويض أو موافقة مسبقة أو لاحقة من أي مرجعية رسمية او شعبية ثم جاء

"تعديل" هذا التنازل في محادثات طابا 2001، حيث طالب المفاوض الفلسطيني بتعويضات عن الممتلكات والحقوق في القسم الغربي من المدينة.

(ب) **مدينة مقسمة:** في نطاق الديموغرافيا (السكان) وليس الجغرافيا (القسم الشرقي والقسم الغربي) كما ورد في مقترحات الرئيس كلينتون قبل نهاية ولايته في البيت الأبيض في 2001/12/23، وكان ولا يزال هناك "تجاوب" لدى المفاوض الفلسطيني التعامل مع هذه الرؤية: "الأحياء اليهودية في القدس الشرقية تخضع للسيادة الإسرائيلية، والأحياء العربية للسيادة الفلسطينية".

(ت) **مدينة انتقالية:** وذلك بفصل الولاية الدينية عن الولاية السياسية، بمعنى تقاسم "السيادة على الأماكن المقدسة" أو توسيع جغرافية حدود البلدية للمدينة بحيث تقوم سيادة فلسطينية على الأحياء العربية خارج حدود البلدية العربية للعام 1967 (مقترحات كامب ديفيد 2000).

(5) **مدينة حدودية:** تقع في المحور الشمالي والجنوبي للضفة الغربية في وسط ومركز الجغرافيا الفلسطينية وبدونها يصبح خلل في التواصل الجغرافي والديموغرافي للوطن والمواطن بين مدن وقرى فلسطين بمعنى أنها مدينة الولاية الجغرافية، والسؤال المطروح حول الوصول والتواصل مع قلب المدينة وأحيائها، وما لدينا من "حضور" على أبوابها، وبلغة أخرى، مضمون هذا الحضور والتواصل، الناس ومؤسساتهم وفعاليتهم على ان لا تقتصر على "المناسبات" الدينية والوطنية!!

(6) **مدينة حقوق:** تتمركز فيها كافة أنواع الحقوق في الأرض والعقار والمواطنة والإقامة والعمل والتنقل والعبور إلى الأماكن المقدسة والتعبد فيها، فهي مسائل حول ملكية وممتلكات أراضي خاصة وعامة وخضراء ومشاع، وملكيات خاصة أو وقفية إسلامية / مسيحية، وتشريعات وقوانين متراكمة منذ العهد العثماني، البريطاني، العربي، والاحتلال العسكري ثم القوانين

والأنظمة الإسرائيلية وتسبقها جميعا القرارات الدولية لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن،
والخلاصة، ما تعززه وتسجله هذه القرارات من حقوق وواجبات.

وهنا لا بد من المطالبة والمناشدة بأهمية وضرورة العمل على تشكيل غرف حقوقية، تلتقي
فيها نخب من المحامين الدوليين والعرب والفلسطينيين لمتابعة هذه القضايا، ليس فقط
للتوثيق وتمكين أهلها من حقوقهم، بل للتصدي في المحاكم الدولية والمحلية للانتهاكات
والتسريب المشبوه للملكيات والحقوق في القدس بحدودها الجغرافية منذ العام 1947.

(7) **مدينة مؤسسات:** تضم أبرز وأكبر وأهم مؤسسات المجتمع الفلسطيني والتي تأسست وتعمل
في المدينة منذ العهد العثماني وتطورت عبر العقود لتصبح مرجعية لبقية مؤسسات الوطن
الفلسطيني ومنها اليوم، مجلس الأوقاف الإسلامية، ومجلس الكنائس، ومجمع الكنائس
المسيحية، والمساجد والأديرة، بالإضافة إلى عشرات مؤسسات المجتمع المدني وخاصة
التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والتجارية... الخ، وعلى الرغم من ان شمعون بيرس
قد تعهد يوم شغل منصب وزير الخارجية في رسالته إلى وزير خارجية النرويج (11 أكتوبر
1993) بأنه يؤكد "أن المؤسسات في القدس الشرقية وإن المصالح والمنافع للفلسطينيين في
القدس الشرقية ذات أهمية" كبيرة وسيتم الحفاظ عليها"... ولكن الحكومة الإسرائيلية أغلقت
"بيت الشرق" العنوان الوطني المرجعي للمجتمع الفلسطيني، وأيضاً تسع مؤسسات فلسطينية.
ولا تزال هذه المؤسسات والفعاليات، وغيرها كثير بانتظار من "يقرع الجرس" لجمع شملها
في برنامج وطني، للتنسيق بينها والتكامل في برامجها واستمرار عملها وحضورها في
القدس!! ولعل هناك مشاريع في المكاتب الخاصة، تدرس إمكانيات تأمين شراء عقارات
وتغطية إيجارات وضرائب هذه المؤسسات، ورفدها بكوادر مهنية عصرية وإدارية عملية،
وبرامج توأمة في مشاريعها لتأمين استمرار مهامها وفعاليتها، وتوظيف شباب وشابات
المدينة فيها!!

(أ) **الدولة الاردنية:** هناك كان ولا يزال "ارتباط" بالإرث والموروث التاريخي والاجتماعي والسياسي بين الأردن وفلسطين، وخاصة في دعوة أهل القدس وفلسطين للهاشميين (الحسين بن علي) للوصاية وحماية ورعاية الأماكن المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى إقامة جسور مع "آخر" من خلال إعلان واشنطن في 25 تموز (يوليو) 1994 في الفقرة التالية على أن: "تحتزم إسرائيل الدور الخاص الحالي للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس وعندما تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم فان إسرائيل "تمنح" أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن".

وقد يكون مرجع هذا "الجسر مع الآخر" من وجهة نظر "تفاوضية إسرائيلية" ما عرضه موشيه دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي بعد العام الأول لاحتلال المدينة (16 نيسان-ابريل 1968) في حوار مع شخصيات فلسطينية بقوله: "أرى أن حل مشكلة القدس بالسؤال التالي: هل سيكون الحل السياسي مع الأردن (أي في إطار حل عربي-إقليمي) أم مع دولة فلسطينية (في إطار تفاوض ثنائي لحل على أساس دولتين لشعبين)!"

(ب) **جسور مع المغرب العربي** جرى تفعيلها إثر حريق المسجد الأقصى في 1969/8/21 بتشكيل لجنة القدس برئاسة المملكة المغربية والتي أخذت على عاتقها المسؤولية العربية الرسمية في حماية الحقوق العربية والأماكن المقدسة والدفاع عن عروبة المدينة بجهد عربي جماعي، وقد عرفت بدعمها "المالي" المحدود.

وبعد.. لماذا لم تتمكن حتى الآن، من تفعيل وتوظيف هذا الملف المغربي العربي، في حين تمكن "الطرف الآخر" من اختراقه والتعاقد معه في برامج اقتصادية وأخرى عسكرية وأمنية.. هل مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني، بعد كتاباتها ومؤتمراتها حول "الحي

الغربي" في البلدة القديمة "حارة المغاربة/ حارة الشرف" تعمل على التواصل مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات في الغرب... "من يقرع الجرس؟!!"

ت) جسور مع الدول الإسلامية ممثلة في تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969 بإجماع (57) دولة على إنقاذ القدس من الاحتلال الإسرائيلي وحماية مقدساتها.

ولماذا انحصرت فعاليتها في إصدار البيانات وعقد بعض الندوات والمؤتمرات، مرة أخرى: "من يقرع الجرس؟!!"

ث) جسور مع الفاتيكان حملت أكثر من رسالة، فجاءت في 30 كانون أول (ديسمبر) 1993 على صيغة رسمية باعتراف الفاتيكان بإسرائيل وتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ووقع مع إسرائيل "وثيقة" تنص على اعتراف كل طرف بحق الطرف الآخر في ممارسة حقوقه وسلطته ويتعهد الطرفان باحترام هذا المبدأ في العلاقات المتبادلة والدعوة للمحافظة على الأماكن المقدسة المسيحية وعلى وجود مصلحة مشتركة للطرفين في تشجيع حج المسيحيين إلى الأراضي المقدسة. وفي الرسالة الثانية، جاءت في 15 شباط (فبراير) 2000، حيث وقعت م. ت. ف مع الفاتيكان "وثيقة" تنظم طبيعة العلاقات وبشكل خاص الأماكن المقدسة ومفاوضات الوضع النهائي.

وجدير بالذكر، مواقف قداسة البابا فرنسيس من الأحداث في القدس، بإدانة الاقتحامات والانتهاكات والاعتقالات، وخاصة في القدس، وأهميتها في أوروبا والعالم! ولا بد من التذكير بأهمية دور "المهجر الفلسطيني" والانتقال من مرحلة "جلد الذات" إلى مرحلة الفعل لتأكيد هوية الوطن وذاكرة التاريخ والدين والعودة!

(9) **مدينة سوق:** تتمتع مدينة القدس بمؤهلات اقتصادية عالمية قد تؤدي إلى التحكم بمفاتيح

اقتصاد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من حيث السوق السياحية الدولية وتدفق الزوار والسياح في مناسبات الأعياد الدينية وتوفير المناخ العام للاستثمار والتنمية لدى الجانبين

ومن ثم إقامة علاقات اقتصادية وتوفير الفرص للأيدي العاملة الأمر الذي يحتاج إلى مناخ يسود فيه القانون والأمن.

وهنا تأتي أطروحة أحد الاقتصاديين الفلسطينيين بان البلدة القديمة "أكبر مول تجاري Mall" في المنطقة وفي حاجة إلى قراءة عميقة لإمكانيات استثماره وتوظيفه للمحافظة على عروبة المدينة وتطويرها من حيث العقار، وإشغاله، وتشغيله، وتحديثه، وعدم تسريب عقاراته، ورفع بقدرات شبابية متعلمة وممكنة من هويتها ورسالتها!

(10) **مدينة محتلة:** بعد مرور حوالي خمسة عقود على احتلال مدينة القدس الشرقية وفرض سلسلة من خطط مصادرة الأراضي والتنظيم البلدي الذي بلغ ما نسبته من أراضي مصادرة 34% وأراضي خضراء 40% وأراضي غير مستعملة 7% وأراضي مجمدة 3% وأبنية تحتية وشوارع 6% أي أن ما مجموعه 90% من أراضي القدس الشرقية مقيدة بإجراءات السلطة المحتلة، وما تبقى تحت تصرف الفلسطينيين 10% هذا وقد حرصت إسرائيل على تزايد تعداد الإسرائيليين في القسم الشرقي من المدينة بحيث تحافظ على النسبة ما بين 60% إسرائيليون و40% فلسطينيين، حيث أصبح تعداد الإسرائيليين في القسم الغربي للمدينة (330) ألف نسمة بالإضافة إلى (180) ألف مستوطن في القسم الشرقي من المدينة، مقابل (400) ألف فلسطيني في القدس الشرقية، منهم حوالي (50) ألف فلسطيني يقيمون خارج حدود البلدية، علما بان السلطات الإسرائيلية قد حرصت على منع الفلسطينيين من الإقامة في القدس الغربية أو استعادة ممتلكاتهم منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 وحتى اليوم.

1) هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة والدولية:

تعمل في القدس حوالي (28) مؤسسة دولية، بدءاً في مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، واليونسكو، واليونسيف، والصليب الأحمر، ووكالة الغوث الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمثل رمز دولي وموقع وحضور لمطالب ووقف انتهاكات، وتستند إلى مقررات وتوصيات الشرعية الدولية في قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية. والسؤال، بعد أن أصبحنا متابعين لبياناتها وبرامجها وعلاقاتها، هل من يقرع الجرس لبيان مصداقية ونزاهة عملها أو التنسيق فيما بينها وبين أهل القدس ولماذا عجزت حتى الآن عن إقامة "مفوضية الأمم المتحدة للقدس" لتقوم بمهام المرجعية الرقابية والتنفيذية على أعمالها ومستقبلها، وأيضاً تواصلها مع أهل القدس وفلسطين!!

2) جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العربية والإسلامية في إسرائيل:

يمكن تلخيص الحضور العربي-الإسلامي في القدس، بتعداد الصناديق العربية: بيت مال القدس (المملكة المغربية)، البنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية)، الصندوق العربي للاستثمار (دولة الكويت)، الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة (المملكة الأردنية الهاشمية).

وعلى الرغم من المكانة التاريخية والرمزية القومية الدينية، وأيضاً البرامجية والمالية على الساحة الفلسطينية، وخاصة في القدس، إلا أنه لا يزال يغيب عنها وفيها "التنسيق" لبرنامج الأولويات والمستحقات والتنفيذ والمتابعة، والعلاقة المباشرة مع قضايا القدس.

(3) الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.. ودور حاضرة

الفاتيكان في القدس

يعتمد الملف الديني الإسلامي والمسيحي على العهدة العمرية كأهم المرجعيات في نسيج العلاقات الدينية في المدينة.

ويعتبر مجلس الأوقاف الإسلامية ودوائر الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية في القدس، الامتداد الطبيعي للوصاية الهاشمية في حماية ورعاية وإعمار المسجد الأقصى المبارك والعقارات الوقفية في المدينة، ومجابهة ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية من الانتهاكات والاقترحات في سياسة مبرمجة "لتغيير وتشويه وتحريف" الواقع التاريخي والديني والقانوني status quo فيها.. وعلى الرغم من "الصمود والاستمرارية" على مدى خمسة عقود من الاحتلال، إلا أنها تجابه في السنوات الأخيرة تحديات تحت عناوين التخطيط والتنظيم، قوانين تسجيل الملكية العقارية، إثبات أشغال العقارات، وبقوة السلاح، وبالحضور العسكري والمخابراتي المكثف، "اقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك، والمشاركة في أمكنة أداء الصلاة. وأيضاً خلال مواقيت الصلاة، بعد إخلاء المصلين المسلمين وإغلاق المكان، بالإضافة إلى تحديد أعداد المصلين بالنسبة لأعمارهم وأمكنة إقامتهم في القدس أو الضفة الغربية أو في داخل إسرائيل.

ويحرص أهل القدس وفلسطين، على الوصاية الهاشمية والدعوة إلى تمكينها باعتراف كافة دول ومؤسسات العالم العربي والغربي، وفي مقدمتها حاضرة الفاتيكان، والحاجة إلى "تفعيل ومأسسة" مجلس الأوقاف الإسلامي ودوائر الأوقاف الإسلامية ورفدها بكوادر شابة متعلمة ومهنية وإدارية، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الحاضنة الأهلية للمجلس وفعالياته، والتنسيق مع الأوقاف المسيحية والكنائس في القدس.

4) منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية:

وتضم دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزير شؤون القدس، ومحافظ القدس، والمؤتمر الشعبي للقدس، واللجنة الرئاسية العليا للقدس.
والسؤال الشعبي المقدسي المطروح: "إلى متى تبقى مقيدة باتفاقيات أوسلو" وإلى متى تبقى "شريك مع وقف التنفيذ"...

.v قضايا القدس المزمنة

- 1) الأرض والعقار وحقوق الملكية والتصرف
- 2) المسجد الأقصى المبارك وبقية المقدسات الإسلامية والمسيحية
- 3) أزمة الهوية وقضايا المواطنة والإقامة وجمع الشمل
- 4) قضايا الخدمات: الإسكان، الصحة، التعليم، العمل، الخدمات الاجتماعية
- 5) الاقتصاد والسياحة والبنوك
- 6) التخطيط والتنظيم والإرث والتراث العربي الإسلامي والمسيحي
- 7) قضايا الشباب وغياب المرجعيات المجتمعية
- 8) البطالة، الفقر، الغلاء، وثقافة العنف المجتمعي
- 9) الجدار العازل، إغلاق المعابر، حصار الأحياء وهدم البيوت، الاعتقالات، والإبعادات عن المدينة والمقدسات
- 10) اجنדה وأدوات الأسرلة والتهود والإقصاء

x x x